مزيد من المطالبات بتحقيق شامل في المقابر الجماعية قرب المراكز السورية

النهار 2005/12/7: صدر امس مزيد من ردود الفعل المطالبة بتحقيق شامل في قضية المقابر الجماعية في عنجر.
النائب جواد بولس طالب "باتخاذ اجراءات علمية معتمدة عالميا من الناحية التقنية لجهة البحث الجنائي والشرعي واعتماد الآليات والمعايير العالمية، بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر والشرطة الدولية، في نبش المقابر على اسس سليمة، من اجل توثيق كل المعطيات، بغية تكوين ملف قضائي متكامل يؤسس لمحاكمة المسؤولين عن هذه المجازر الفظيعة". واذ شدد على ضرورة "حماية مواقع المقابر"، دعا الى "التعجيل في التحاليل العلمية لتحديد هويات الضحايا والاستعانة بالخبرات الدولية حيث تعجز الخبرات المحلية". كذلك، طالب "باجراء تحقيق كامل حول المجازر الجماعية المرتكبة واحالة القضية على القضاء اللبناني ليصار الى محاكمة المجرمين".
عضو كتلة "تيار المستقبل" النيابية النائب جمال الجراح شدد على "ضرورة استكمال البحث في كل المواقع المشتبه فيها، لان ما شهدناه في عنجر يعتبر كارثة انسانية كبيرة وجريمة بشعة ارتكبت في حق الشعب اللبناني، ويجب معاقبة كل من شارك فيها". ورفض "ما اعلنته السلطات السورية ان المقابر المكتشفة هي نتيجة الحرب اللبنانية ونتيجة اشتباكات بين هذا الفريق او ذاك، لان المواقع المكتشفة في عنجر عنوانها وموقعها واضحان".
"حركة التجدد الديموقراطي" اصدرت بيانا عقب اجتماع للجنتها التنفيذية برئاسة النائب السابق نسيب لحود، قالت فيه: اولا – تلقى اللبنانيون بمزيج من الغضب والذهول نبأ اكتشاف عدد من المقابر الجماعية قرب المواقع التي كانت تشغلها المخابرات السورية في فترة وجودها في لبنان. ان هذا التطور المأسوي يعيد تسليط الضوء على أحد ابرز وابشع مظاهر جرائم الحرب التي شهدها لبنان، ويفضح ما تعرض له آلاف الافراد من خطف وتوقيف واخفاء قسري وتكتم على المصير، كما يعيد التذكير بالمأساة الانسانية المتواصلة التي يعيشها ذوو هؤلاء الضحايا الى اي جهة انتموا. ان هذه الواقعة تؤكد ضرورة المضي قدما في اجراء تحقيق شامل وشفاف يلقي الضوء كاملا على موضوع هذه المقابر وغيرها التي قد تكون موجودة في مناطق اخرى. كما انها تقضي بمطالبة سوريا بتقديم كشف كامل باللبنانيين الذين ما زالوا معتقلين لديها، والمعلومات الكاملة عن مصير كل من تعرض للتوقيف على يد قواتها او استخباراتها سواء في لبنان او في سوريا. ان جلاء الحقيقة في هذه القضايا التي تطاول آلاف العائلات اللبنانية، ليس واجبا تجاه الضحايا واسرهم فحسب بل هو شرط من شروط تصحيح العلاقات اللبنانية – السورية وبنائها على قواعد الحقيقة والعدالة والندية.
ثانيا – ان حجم الملف المتعلق باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وطبيعته التي تتجاوز الحدود والقدرات اللبنانية، والشبهات التي تطال اشخاصا غير لبنانيين يتبوأون مسؤوليات رفيعة، تحتم عاجلا ام آجلا، اللجوء الى شكل من اشكال المساهمة الدولية الجوهرية في محاكمة من سوف توجه اليهم التهم في هذه الجريمة الكبرى، سواء عبر محكمة دولية او غيرها من الاطر الشبيهة. واذا كانت لدى بعض الاطراف اللبنانيين تحفظات وهواجس ومخاوف من ان تتناول اعمال مثل هذه المحكمة ملفات واستهدافات اخرى، فإننا نرى ان هذه الهواجس هي في غير محلها لأن ثمة اجماع لبناني على حصر اعمال اي مساهمة دولية بقضية اغتيال الرئيس الحريري فقط، ولأن ما من جهة لبنانية ترضى باستفراد جهة لبنانية اخرى او بالاعتداء عليها من الخارج مهما كانت الذرائع.
ثالثا – مع استمرار محاولات عرقلة التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، تشيد حركة التجدد الديموقراطي بالجهود المضنية التي قام بها القاضي ديتليف ميليس وفريق عمله وبالتقدم الذي احرز في هذه الفترة القصيرة نسبياً، وتضم

صوتها الى غالبية اللبنانيين بالتمني على القاضي ميليس الاستمرار في مهمته حتى انتهاء التحقيق في هذه القضية الكبرى".

"الحركة الثقافية – انطلياس" طالبت "الحكومة والمجتمع الدولي بوضع اليد على هذه القضية الخطيرة، واعتبار انها لا تقل اهمية عن قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه". وطلبت من الحكومة "دعوة مجلس الامن الى التحقيق في هذه الجريمة والمطالبة بانشاء محكمة دولية لمحاكمة المجرمين المسؤولين عنها".

واستنكرت "ضعف اداء الحكومة في مواكبة تحرك اهالي المفقودين والمخطوفين في السجون السورية والاسرائيلية"، متمنية على "الهيئات الانسانية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التحرك من اجل تطبيق الاتفاقات الدولية في هذا المجال".

مفوضية العدل والتشريع في الحزب التقدمي الاشتراكي أهابت "بالاجهزة القضائية التحرك فورا عبر تشكيل لجنة تحقيق خاصة تتولى التحقيق ومتابعته الى آخر درجاته من اجل كشف الجناة وسوقهم الى العدالة في اسرع وقت ممكن ومن دون ابطاء". واذ دعت القضاء الى "اصدار احكامه وتطبيق القانون بشدة بحق من تثبت ادانته بهذا الفعل الجرمي"، تمنت على "كل المنظمات والهيئات المحلية والدولية التي تعنى بحقوق الانسان التصدي لهذا الحدث، كونه يندرج في اطار الجرائم ضد الانسانية".

استغرب عضو مجلس بلدية زحلة – معلقة المحامي توفيق رشيد الهندي التناقض بين التصريحات التي تؤكد ان أعمال نبش المقبرة الجماعية في عنجر "جرت بتأن واحتراف، والمشاهد الحية التي تدل على سوء ادارة هذا الموقع الذي نبش في ساعات بينما يحتاج فعلياً الى اكثر من شهر". وقال: "ان المسألة ذات انعكاسات خطيرة وتستوجب اتخاذ اجراءات استباقية حكيمة، ويقتضي التعامل معها بكل جدية واحتراف تحفظ الأدلة المتوافرة التي تنير التحقيقات".

رئيس "مركز بيروت الوطن للتنمية الحضرية" زهير الخطيب طالب "السلطات بتوسيع رقعة عملها في حفر المدافن، لتشمل مختلف المناطق"، معتبرا ان "الهدف يجب الا يكون فتح سجلات الماضي للثأر من فاعليها، بل لكشف حقيقة المفقودين".

هيئة المتابعة لمنبر الوحدة الوطنية "القوة الثالثة" قالت في بيان ان "هذا المشهد المريع أعاد الى ذاكرة اللبنانيين فظائع الحرب القذرة التي كانت وستبقى، وصمة عار على جبين قادة الميليشيات المتقاتلة، كما على جبين اجهزة المخابرات المحلية والخارجية التي كان لها دور في الحرب القذرة. والمقبرة المكتشفة اخيراً لم تكن الاولى المكتشفة، وقد لا تكون الاخيرة. واذا كانت تلك الحقبة المشؤومة قد طواها قضائياً قانون صدر عن مجلس النواب بالعفو العام، فإن فظائع تلك الحقبة لا يمكن ان تمحى من ذاكرة التاريخ. واذا كنا لا نتجرأ على اظهار حقائق تلك الحقبة على بشاعتها، فإنه سيكون متعذراً كتابة تاريخ موحد لهذا البلد، فكيف سيكون من الممكن تنمية روح المواطنة الحقة في لبنان من غير تاريخ موحد؟ وكيف يكون وطن في غير كنف مفهوم واضح ومتكامل للمواطنة بين الناس؟".